(المدى) تستطلع آراء شرائح مختلفة حول استعادة السيادة

رياضيون وطلبة وكسبة:

تسلم السلطة واستتباب الأمن هما الطريق إلى عراق جديد

برغم كل ما يقال، الآن، عن طبيعة السلطة التي تمتلكها الحكومة المؤقتة، تبقى مسألة نقل السلطة إلى هذه الحكومة، هي الحدث الأهم منذ سقوط نظام البعث الدموي، وفي ظل الإيمان بالحوار، بوصفه طريقاً فاعلاً لإعادة بناء الدولة والتخلص من هيمنة الاحتلال، وفي ظل الإجماع على أن العمليات الإرهابية لم تفعل أكثر من إطالة عمر الاحتلال، حاولنا أن نقف عند آراء شرائح مختلفة من المواطنين لبيان ومعرفة طبيعة نظرتهم إلى مسألة نقل السلطة واختيار شرائح مختلفة يعطينا تصوراً دقيقاً عن تفكير الشارع العراقي بأطيافه المتنوعة.

يوم الخلاص من الدكتاتورية والاحتلال

الرياضيون العراقيون كانوا قريبين من الحدث، ومن السياسة، مثل باقي العراقيين فالمدرب (صباح عبد الجليل) حدثنا قائلاً: بأن شرائح المجتمع العراقي كافة كانوا ينتظرون هذا اليوم بفارغ الصبر لأن شعبنا لا يحب الاستعباد والاستعمار، وهذه بداية النهاية للمحتل، وعن الوضع الأمني قال بأن ما يحدث من تدهور أمني سببه عناصر غير عراقية، ولكن كل شيء سيزول في النهاية، ويبقى العراق.

أما الحكم الدولي نجم عبود فقال، لقد انتظرنا هذا اليوم، ونتمنى أن تكون سيادة كاملة لكي تستطيع الحكومة الجديدة تحقيق ما تخطط له لتعويض العراقيين عن سنين الحرمان الطويلة لأن شعبنا عاش أياماً صعبة في ظل النظام الديكتاتوري المقيت وناشد العراقيين للوقوف بحزم لحماية وطنهم الجريح ولتجاوز هذه الظروف الصعبة. لأننا نرفض الاحتلال، وحتى نعطي الفرصة لحكومتنا الجديدة لتحقيق أماني الشعب العراقي الذي عانى كثيراً من عهد الطغاة، علينا إن نتكاتف ونتعاون، وأن نتوحد لبناء عراق ديمقراطي فيدرالي موحد، وأن لا نسمح للإرهابيين أن يعبثوا ببلدنا.

لاعب نادي الطلبة (أحمد والي) أكد ما ذهب إليه السابقون بالقول: أن يوم نقل السلطة كان يوماً تاريخياً لا يمكن أن ينساه العراقيون، فبعد الفرحة بزوال الحكم الفاشي البعثي، نستكمل أفراحنا بزوال الاحتلال وتسلمنا للسيادة، التي نتمنى أن تكون كاملة، وما يحدث من أعمال إرهابية ليس سوى زوبعة في فنجان، لا تؤثر على معنويات العراقيين الساعين إلى بناء وطنهم. في حين تحدث اللاعب الدولي باسم عبد الحسن عن نقل السيادة بالقول، إنه يوم تاريخي واتمنى اكتماله بأن تكون السيادة كاملة بيد الحكومة العراقية حتى تستطيع تحقيق مطالب الشعب العراقي الرافض للاحتلال، وما يحدث الآن من إرهاب سيزول بتعاون جميع العراقيين، فالإرهاب لا يهدف إلا إلى تأخير مسيرة تقدم العراق وبنائه.

السيد أحمد عباس أمين سر اتحاد كرة القدم قال: أتمنى أن تكون السيادة فعلاً بيد العراقيين، فالسيد رئيس الوزراء أياد علاوي قال بأنها ستكون سيادة كاملة غير منقوصة، وهذا ما نطمح إليه، أن نحكم أنفسنا بأنفسنا، ونقول للسادة الوزراء إن الشعب العراقي الصابر المظلوم يستحق منكم كل الاهتمام وسيكون معكم متى ما شعر بأنكم تعملون لحل مشاكله.

في حين قال السيد طارق أحمد عضو الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم ورئيس لجنة الحكام المركزية. إن يوم نقل السلطة يوم خالد في تاريخ العراقيين عرباً وكرداً وعند كل الطوائف والقوميات الأخرى، ولا نتمنى أكثر من خروج المحتل وتسلم سيادة كاملة، حتى تستطيع الحكومة الحالية العمل بإخلاص لإسعاد هذا البلد الجريح، فهذه الأرض المقدسة ترفض بقاء المحتل.

أما السيد هديب مجهول عضو اتحاد كرة القدم ونائب رئيس نادي الطلبة فحدثنا بالقول: لقد

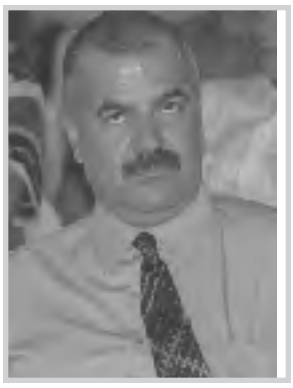

فرض علينا الاحتلال بقرار من مجلس الأمن، وهو هو قد رفع بقرار منه أيضاً فنتمنى أن تكون السيادة كاملة، وإن تتمتع الحكومة العراقية بكل صلاحياتها. ونحن نعلم أن الكثيرين سوف تضرب مصالحهم جراء نقل السيادة لهذا سوف يعملون على إفشال بناء الديمقراطية، ولكن علينا أن نضع أيدينا بيد كل من يريد أن يخدم البلد ويساعد في استرداد الحرية والكرامة التي هدرت، ولا نأمل بأكثر من العيش بأمان وتحت ظل سيادة حقيقية للقانون، وأن يكون العراقي قادراً على تحقيق ما يصبو إليه من العيش في ظل تقدم مستمر، وازدهار حقيقي، والخلاص من التراجع الذي عشناه طوال المدة السابقة، وأكمل حديثه بالقول: أنا متفائل جداً بتحول العراق إلى بلد ديمقراطي ولكن في هذه المرحلة علينا أن نتحمل مسؤوليتنا في الوقوف بوجه كل من يحاول عرقلة هذه العملية، ونحن نعلم أن معظم من يقوم بالإرهاب والقتل العشوائي أدوات خارجية تحاول أن تنفذ مخططات لصالح دول أخرى، مصلحتها تقتضي إبقاءنا ندور في كلمات العهد المباد وفشلنا في تحقيق الديمقراطية، ولكننا سوف ننجح برغم كل هذا.

آراء الطلبة

والتقينا بعدد من الطلبة الذين كانت لهم آراؤهم الخاصة بشأن انتقال السيادة والسلطة إلى الحكومة الانتقالية الجديدة. حيث قال حيدر روضان / طالب معهد فني: الشرطة العراقية الجديدة تعرف العراقيين أكثر من الأمريكان، وإن شاء الله تكون الحكومة موفقة في عملها، وأنا أرى بأن أغلب آراء المواطنين بالحكومة إيجابية، وأتمنى زيادة عدد أفراد الشرطة حتى تكون أقدر على حفظ الأمن والنظام، ورأيي الشخصي أنني مع إعلان الأحكام العرفية لو استدعى الأمر لإعلانها، على أن تكون محددة بوقت معلوم.

والطالب حسن علاوي / إعدادية يقول أن السيادة التي انتقلت ستجعل العراقيين في المصد الأمامي وأمام (المدفع)، لكن الأوامر ستكون بيد الأمريكان، والوضع سيكون أن هناك دولة داخل الدولة، أتوقع شخصياً زيادة في العمليات الإرهابية، لأن الأمر بيد الأمريكان، فهم قادرون لو أرادوا على حسم موضوع الإرهاب، وقادرون في الوقت نفسه على تأزيم الوضع الأمني.

أتمنى أن يتم تسليح الشرطة العراقية بأسلحة ثقيلة ومتوسطة ويزودونهم بدروع، وبذلك فقط يمكن أن نثق بأن الأمن سيستتب.

أما الطالب ياسر عبد الأمير فيقول إن الأمن إذا استتب تتوفر تلقائياً باقي الأشياء، والتخريب والتفجيرات هي الآن حجة لكثير من الوزارات لكي لا تقوم بعملها بشكل صحيح. لذا أتمنى أن تهتم الحكومة الجديدة بأداء الوزارات

بعيداً عن هذه الحجج.

ويرى باسم عبد الرزاق / طالب إعدادية: سيكون الوضع الأمني أفضل إذا تسلمت الشرطة العراقية حقاً الملف الأمني، ويجب أن تتعاون وزارة الداخلية مع الميلشيات وليس مثلما صرح وزير الداخلية بأنه لن يتعاون مع جيش المهدي، فهذه المليشيات قدمت خدمات كبيرة ويجب أن يتم التعاون معها لما فيه خدمة المواطنين.

والكلام عن حل المليشيات الآن سابق لأوانه بكثير، مع تردي الوضع الأمني، ومن المفروض أن تكسب الحكومة الجديدة كل الطاقات الوطنية للتصدي للمخاطر الكبيرة، أنا أسكن في مدينة الصدر وأرى بأن أي عمل للعصابات الإجرامية غير موجود بسبب حضور المليشيات، حتى الشرطة ومراكز الشرطة هم بحماية أهل المدينة ومليشيات جيش المهدي، وآخر الشواهد على هذا الكلام هو ما حدث بشأن سيارات وزارة التجارة المسروقة، حيث لم تستطع الشرطة الصمود أمام العصابة التي سرقت السيارات، وتصد لها جيش المهدي وأعاد السيارات المسروقة إلى أيدي الشرطة.

وللكسبة آراؤهم

عدد من الكسبة كانت لهم آراؤهم، حيث يقول أحمد شهاب: هناك مثل شعبي يقول (الكوم التعاونت ما ذلت) والمقصود أنه يجب أن تتحدد جميع فئات الشعب، وإذا لم يكن هناك تأييد لهذه الحكومة سيغدو عملها هواء في شبك.

البلد مصاب الآن بجروح عميقة ومن المفروض أن نداوي جروحنا بأيدينا، أهم شيء الآن هو الأمان وكل شيء يتوفر بعد الأمان.

وأنا دائماً اتذكر دعاء الدكتور الوائلي (رحمه الله) وأتمعن في دعائه المعروف: اللهم أمنا في أوطاننا، وأعرف الآن معنا الأمن في الوطن، أتمنى من الله أن يستتب الأمن ويزدهر وينمو الاقتصاد خلال الفترة القادمة بشكل أكبر.

ويقول صباح فالح، يعمل بائعاً للسجائر، أننا نطالب بسيادة الأمن في الشارع، أنا أعمل في الشارع وقد حدثت صدامات قبل مدة وسط الشارع بين الشرطة وإحدى العصابات.

أتمنى سيادة الأمن، وأتمنى شيئاً آخر.. زيادة الحصة التموينية وتحسين نوعيتها.

وقبل أن أغادره اشار صباح بيده إلى الشارع وهو يقول: انظر إلى نقيب المرور هذا، لاحظ كيف يتوسل بسائق الكيا منذ دقائق كي يغير اتجاه سيره والسائق لا يستجيب، يجب أن تكون لشرطة المرور وكافة الأجهزة الأمنية يد حديدية حتى يسيطروا على عملهم وينفذونه بشكل صحيح.

العسل وأبر النحل

الشيخ الدكتور كامل حسن العبيدي قال: بأن نقل السيادة له إيجابيات وسلبيات، ولكن إيجابياته أكبر بكثير من سلبياته،

وهذا ما يدفعنا إلى العمل والبذل من أراد شيئا لابد أن يعطي شيئاً مقابله والمثل (يقول من أراد العسل فليعود أنامله على لسع أبر النحل) والإنسان بطبيعته يرفض الأمر والنهي من أقرب الناس إليه، فكيف بالمحتل. لهذا أن تدار الدولة بأيادي عراقية، هذا الأمر يوسع نطاق التعاطف معها، ولا يقتصر على مجرد التعاطف النفسي، بل سيكون تعاطفاً واقعياً، نحن الآن نشعر بحرية أكبر طالما تكون لدينا شعور بأن الأجنبي لم يعد هو الحاكم والآمر علينا. أما السلبيات فتكمن من الخشية من دس السم في الدسم، ولا نأمل إلا بأن يكون المناسب من الرجال للمناسب من المناصب.

أما المهندس هادي اليوسفي فقال: إن ما حصل يبشر بالخير للعراق والعراقيين، وبرغم الشعور بأنها سيادة منقوصة، ولكن هي خطوة أحسن مهمة وضرورية في طريق الوصول إلى السيادة الكاملة، وربما ما زال الخوف من فقدان الأمن والحرية الذي غرسه فينا النظام السابق يسيطر علينا، ولكن الأمور تسير نحو التحسن واقعياً ونفسياً، وتضافر الجهود هو الذي يستطيع أن يشل حركة الإرهاب والإرهابيين ويعزز ترسيخ الديمقراطية، مع أملنا الكبير في قدرة الحكومة على انتشال العراق من الضياع، واللحاق بركب الحضارة.

تفاؤل كبير يسيطر على معظم العراقيين ربما عززه الانتشار الواسع لرجال الشرطة وتحركهم الفاعل والسريع لاحتواء الإرهاب والجريمة فضلاً عن الثقة الكبيرة بالحكومة لما تحمله من سمات تدلك بتنوعها واختلافها على إننا قادرون ليس على استلام السلطة وإدارة شؤون البلد فحسب، وإنما قادرون على السير في العراق الصحيح نحو الديمقراطية. ونعتقد أن الآراء السابقة تدلل على حجم ثقة العراقيين بالحكومة وبأنفسهم أيضاً.

منسيون في هوامش المدن

سعد محمد رحيم

عند خاصرة المدن الكبيرة، في البلدان الفقيرة، تنمو الأحياء الهامشية بلا ضابط أو تخطيط.. ينزح فقراء الفلاحين من الأصقاع الجدباء البعيدة، وكذلك يأتي المعدمون من المدن الصغيرة، ممن تدهورت صناعاتهم وأعمالهم وضاقت بهم السبل، ليقيموا أكواخهم في محيط الأحياء القديمة والجديدة - الراقية نسبياً - في شكل حلقة تأخذ بالإتساع سنة بعد أخرى حتى تغدو معضلة ثقيلة وضاغطة على الجهات المسؤولة.

وكانت بغداد قد شهدت أمراً كهذا في أربعينيات وخمسينيات القرن العشرين حين زحف فلاحو الجنوب الهاربون من الفقر واضطهاد الأقطاع وأقاموا أحياء التنك في ضواحي العاصمة وهم مترعون بامنيات بسيطة هي عثورهم على فرص مناسبة للعمل وتحسين أحوال معيشتهم.

في السبعينيات، ومع الارتفاع النسبي في الدخول تقلصت هذه الظاهرة غير أنها عادت، مرة أخرى، في التسعينيات وبداية الألفية الجديدة للظهور. وكان للحصار الاقتصادي على العراق منذ آب / ١٩٩٠ دوره بهذا الشأن. فقد تسبب الحصار وخلال ثلاثة عشر عاماً في القضاء على الطبقة الوسطى العراقية حتى اضطر كثر من المنتمين إلى هذه الطبقة إلى بيع دورهم السكنية في المدن، والاستقرار في الضواحي.

هذه الضواحي الهامشية تفتقر إلى الطرق المبلطة، وإلى المراكز الصحية الكافية، وإلى الحدائق وساحات اللعب ولا تشملها الخدمات البلدية لاسيما التنظيف ومشاريع الصرف الصحي. فتطفو على المستنقعات وتغرق في القذارة، وتكون حصتها من انقطاع التيار الكهربائي أكبر، ومن امتدادات شبكات المياه الصالحة للشرب أقل. وفي الغالب تخلو من خطوط الاتصال. وإذا ما تعرضت فيها عائلة ما لسطو مسلح، أو وقعت جريمة في المكان فإنه لن تكون هناك فرصة لإخبار الشرطة أو الإسعاف الفوري بالسرعة اللازمة. وفي بعض الأحيان تندلع فيها (أي في هذه الضواحي الهامشية) حرائق تأتي على الأخضر واليابس ولا تعلم بها دائرة المطافئ إلا بعد فوات الأوان.

إن مناظر البيوت المتداعية، وبرك المياه الآسنة، والأطفال الحفاة بعيونهم الرمدة وسحنهم الشاحبة باتت مألوفة، خلال العقد الأخير، في هوامش المدن هذه - ليست في بغداد وحسب وإنما في المحافظات أيضاً. والأدهى أن نسبة المواليد في هذه المناطق تكون عالية وكذلك نسبة الوفيات بالقياس إلى المناطق الأخرى. كما إن أعداد التلاميذ والطلبة المتسربين من المدارس فيها تصل إلى حدود مقلقة. فتسود في هذه الأحياء (الهامشية) إلى جانب البطالة الأمية أيضاً.

إن السياسيين واصحاب القرار غالباً ما يقعون في خطأ قاتل حين لا يعيرون أهمية لفعل الهامش فمع انتشار البطالة وتفشي الفقر والجهل واستفحال الإحساس بالظلم والغبن تكون مثل هذه المناطق - بطبيعة الحال - مراتع للسخط والتمرد والتعصب والعنف والجريمة والإرهاب. ومن الضروري أن تكون من أولويات أية جهة تتسلم مقاليد السلطة في المرحلة المقبلة - التي هي حساسة وخطيرة في تاريخنا - أن تعمل من أجل المنسيين في الهامش، أولئك الذين سئموا مسألة عدهم عدداً غفلاً، وراحوا يعبرون عن استيائهم بطرق شتى، عنيفة ومتطرفة أحياناً.

إن تحسين ظروف معيشة هؤلاء وتطوير بيئتهم بجعلها أكثر تحضراً وإنسانية كفيل بتحجيم نطاق المشاكل الاجتماعية والسياسية، فحين يصيب الاضطراب الهامش فإن المتن يفقد طمأنينته واستقراره وتوازنه. ناهيك عن الاعتبار الأخلاقي والقانوني الذي يقتضي أن يعامل أبناء البلد الواحد معاملة عادلة ومتكافئة.

أحاديث خافتة في أروقة أمانة بغداد

موظفو الأمانة يتذمرون من الاستقطاع في رواتبهم لسد عجز بلدية الكرادة والأمانة تنفي!

عائدة محمود

كنا في العهد المباد.. عندما تشح لدينا المواضيع نلتفت إلى الأمانة فهي مكان خصب ومترع بالمخالفات والمواضيع الدسمة.. فمن الباعة المتجولين إلى المتجاوزين على الأرصفة إلى إيجارات ساحات وقوف السيارات.. ومن دون أي شطارة يستطيع الصحفي أن يجد آلاف المواضيع.

وكنا نحصر المسؤول في زاوية ضيقة نجعله يتقلب على سطح صفيح ساخن.. لماذا؟ ذلك لأنه يدرك قبل غيره أو حتى قبلنا حجم المخالفات والتجاوزات على حقوق المواطن..!

أمامي الآن كتاب صادر من الدائرة الإدارية قسم العلاقات والإعلام وموجه إلى وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمكتوبة وموضوعه (تصحيح خبر).. يقول الكتاب المذكور:

(نشرت الصحف المحلية خبراً منسوباً للدكتور موفق الربيعي مفاده أن هناك تحقيقاً يجري مع وكلاء أمانة بغداد في قضية فساد إداري ونؤكد أن هذا الخبر عار من الصحة حيث لم يجر أي تحقيق مع السادة وكلاء أمانة بغداد بأي شكل من الأشكال.. وكل الذي جرى أن هيئة النزاهة في مجلس الحكم طلبت من ديوان الرقابة المالية تدقيق سجلات نشاط أمانة بغداد للربع الأول من هذا العام. وإن تكرار نشر هذا الخبر غير الصحيح في الصحف المحلية، سيؤدي إلى إرباك العمل والعاملين في أمانة بغداد وإلى ردود أفعال عكسية وإحباط عمل العاملين).

لكن هناك عدد قليل من الموظفين في الأمانة وضعوا إعلانات على جدران مبنى الأمانة في أغلب طوابقها. وقد رأيت بعضها بالقرب من المصاعد. تطالب بوقف النسب التي حددت للاستقطاع من رواتب الموظفين. وكان غالبية الموظفين يبحثون عن مندوبي الصحف ليشكوا لهم ما طرأ على رواتبهم من استقطاعات. في أحد

أقسام الأمانة التقيت مجموعة من الموظفات.. طلبن عدم ذكر أسمائهن.. تقول إحداهن:

- أنا موظفة درجة خامسة، كان راتبي ٣٦١ ألف دينار ولكن بعد الاستقطاع الذي حدد بـ٢٤٪ أصبح راتبي ٢٧٦ ألف دينار.

ونسأل:

*ما حدود الرواتب؟

-أقل راتب لدينا هو ١٥٠ ألف دينار شهرياً في حين أعلى راتب هو ٣٦١ ألف دينار.

*ألم تسألوا ما أسباب هذا الاستقطاع؟

- نعم سألنا.. وما زلنا نسأل.. قالوا لنا أن بلدية الكرادة لديها نقص كبير في الموازنة وعلينا أن نسد هذا النقص تكاتفاً مع البلدية. هذا سبب وسبب آخر هو أن المسؤولين أثناء سحبهم لمبلغ (٣٢) مليار دينار عراقي، كانت هناك رزم ناقصة العدد مما أوجد نقصاً حاداً في المبلغ وعلينا كموظفين أن نتآزر معاً لسد هذا النقص الذي حددته الرقابة المالية.

وتحدثت موظفة أخرى بأعصاب مشدودة وبغضب حيث قالت:

- لو كان الأمر صحيحاً كما يقولون لماذا لا يشمل الاستقطاع الوكلاء؟ فهم يتقاضون رواتب تصل من المليون إلى ٤ ملايين دينار عراقي!!

وانضمت إلى جلستنا موظفة أخرى قالت:

- يقول رئيس قسمنا أن النقص الذي اكتشفته الرقابة المالية كان

ما قصة كوبونات الأكشاك!؟

بسبب شراء أثاث وتجهيزات أخرى، وأقول أن كل الأثاث الذي زودنا به قديم وتم شراء معظمه من المزادات، وهو ذو مواصفات رديئة جداً.. وترينا مكتباً خشبياً من غير أدراج قائلة:

- هذا هو الأثاث الجديد.. هل تجدونه كذلك!؟ وتواصل الموظفة حديثها بالقول:

- يقولون أنهم تعاقدوا مع مقاول - الخطوط - لإيصال الموظفين من مقر الأمانة إلى بيوتهم وأنهم تعاقدوا مع مقاولين بـ٤٠ خطاً وفي الحقيقة فأن الخطوط لاتتجاوز ال (٣٠) خطا... إين ذهبت المبالغ المخصصة لعشرة خطوط!؟

وقالت موظفة أخرى معقبة على قول زميلتها:

- لقد تم حشر الموظفين في باصات النقل - الخطوط - فبعضنا لا يجد له مكاناً للجلوس كل ذلك من أجل سرقة مبالغ - ١٠ - خطوط!

وتقول موظفة غيرها لم تذكر اسمها كذلك كما الأخريات: هناك ضريبة لا نعرف ماهيتها مقدارها ٤٪ من الراتب.. نريد الاستفسار عنها؟

وقد سأل أحد الصحفيين الذين سمع بالفضيحة.. سأل عن الفساد الإداري.. فقالوا له: لا يوجد فساد!

وقد عقب أحد الموظفين الذين كان يسمع حديثنا ذلك قائلاً:

- هل تظنون أن المتجاوزين الذين يحتلون الأرصفة والساحات لا يدفعون مخالفات للأمانة!؟ أن الجباة الذين يتابعون التجاوزات بكل أشكالها وأنواعها ما زالوا يتقاضون ثمناً لتلك التجاوزات وإذا ما سألنا أحدهم لأنكر ذلك لأنه مستفيد من تلك الفوضى!

كابونات الأكشاك!

هي مجموعة من الأكشاك تعطى - هبة - للبعض وخاصة للصحفيين الذين كانوا يمجدون كل خطوة تخطوها الأمانة.. وهي رشوة مدفوعة الأجر.. سلفاً.. ويقوم هذا - البعض - بتأجير تلك الأكشاك بمبالغ كبيرة تزيد على ٤ ملايين دينار عراقي.. لقد كان مثل هذا المبلغ يعد كبيراً وكبيراً جداً في ظل ظروف الحصار الخانق الذي سحق شرائح عديدة من أبناء هذا الشعب المبتلى.. وإذا ما كان الولاء كبيراً للأمانة تمنح أكثر من كشك من تلك الأكشاك التي تحتل مكاناً متميزاً في ساحات وشوارع العاصمة المهمة..

والأمانة الآن حائرة كما أخبرنا أحد موظفي دائرة الحسابات: هل ستمدد عقود تلك الأكشاك أم تستردها من أصحابها لتؤجر هي وتستغل بدل الإيجار لسد النقص الكبير الحاصل في الموازنة! وهناك صراعات دفينة وغير معلنة بين الأقسام بصورة عامة.. وبين المديريات وخاصة ما بين الدائرة الإدارية ودائرة الحسابات التي تتبادل إتهامات تصل أحياناً لحد الشتائم..!

أما دائرة ماء بغداد فإن موظفيها يشعرون بالغبن الشديد كونهم يسددون أقساط مبالغ لا يعلمون أين ذهبت..!

تقول الموظفة - رنا - من دائرة ماء بغداد:

*لماذا لا يتم فصل الدائرة عن ملاك الأمانة؟

وتقترح رنا التي تحدثت إلينا حول موضوع الاستقطاعات قائلة: من الضروري تسمية الجهة المقصرة كي تتحمل لوحدها جريرة ذلك التقصير. أما أن يعمم الخطأ على الجميع فهذا الظلم بعينه!

وضعنا ما تراكم في جعبتنا من الملاحظات والشكاوى والانتقادات وتذمر موظفي (الأمانة) من استقطاع وجدوه غير مبرر لرواتبهم، على طاولة مكتب العلاقات والإعلام في أمانة بغداد على أمل أن نجد جواباً شافياً عنها. الموظفان المسؤولان اللذان التقيناهما كانا توقعا هذا الكم الهائل من الشكاوى. وكان جوابهما حاضراً.. أخرجا لنا كتاباً رسمياً موجهاً إلى وسائل الإعلام جاء في فقرته الثانية: (أما موضوع خصم ٢٠٪ من رواتب موظفي أمانة بغداد بهدف سد النقص الحاصل جراء السرقات المالية فإننا نؤكد أن لا صحة لما ذكر عن تنزيل ٢٠٪ من رواتب الموظفين لتغطية العجز الحاصل في ميزانية الأمانة، إذ أن الأمانة عند قيامها باحتساب رواتب الموظفين حسب نظام الرواتب الجديد كانت نسبة زيادة الرواتب عن شهر كانون الأول / ٢٠٠٣ (٦٠٪) ونظراً لصدور تعليمات وزارة المالية بمنشورها (١ و ٤) التي تم بموجبها عدم تجاوز نسبة الزيادة عن ٤٠٪ لرواتب كانون الأول / ٢٠٠٣ لذا اتخذت الإجراءات لتخفيض الرواتب بنسبة الزيادة البالغة ٢٠٪ للوصول إلى النسبة المقررة وهي ٤٠٪ من إجمالي التخصيصات المعتمدة).

وعليه نفى مكتب العلاقات والإعلام في أمانة بغداد ما تداولته وسائل الإعلام عن وجود قضايا فساد مؤكدين أن قيام ديوان الرقابة المالية بتدقيق حسابات الأمانة إنما هو إجراء روتيني وعززا ذلك بتزويدنا بنسخة من كتابهم المعنون (تصحيح خبر) الذي سبقت الإشارة إليه.

وعن الشكاوى التي ملأت جدران مبنى الأمانة ذكر منتسب المكتب أن أي موظف يتم تقليص راتبه لأي سبب كان يضغط بشتى السبل لإعادته إلى سابق عهده، مؤكدين أن لا صحة لكل الإتهامات التي ساقها هؤلاء الموظفون المتذمرون من تقليص رواتبهم! وبخصوص الأكشاك نفى مصدر في دائرة العقارات بأمانة بغداد (فضل عدم ذكر اسمه) كل ما تردد من معلومات حول تأجير أكشاك الأمانة لعناصر بعينها، وبين المصدر أن هناك نوعين من هذه الأكشاك: الأول قامت أمانة بغداد. ببنائه في فضاءات محددة بالمدينة ضمن تأثيثات الشارع. وهذه تم تأجيرها إلى شاغليها بعد مزايدات رسمية يشترك فيها من يشاء وتجدد سنوياً. والنوع الثاني من الأكشاك - يضيف المصدر - يقوم بنصبها أشخاص يتقدمون بطلب إلى الأمانة وبعد الكشف على الموقع المقترح والموافقة عليه، يقوم المستفيد بنصبه على أن يخضع بعد مرور سنة لمزايدة علنية مع حفظ حقوق المستفيد في هيكل الكشك وملحقاته والصرفيات الأخرى إذا أراد بيعها للمستفيد الجديد أو قلعها من موقعها.

وقال المصدر مؤكداً: هذا ما كان يحدث قبل سقوط النظام. أما الآن فإن شاغلي هذه الأكشاك السابقين ما زالوا فيها، ونسبة ضئيلة منهم قامت بمراجعة الأمانة لغرض تسديد الإيجارات، وهناك المئات من المتجاوزين الذي نصبوا أكشاكاً لهم في أي مكان يريدون مستغلين حالة إنعدام الرقابة عليهم.